منتدى دبي للطاقة يناقش أبرز حلول خفض انبعاثات الكربون

دبي / متابعات :

أعلن المجلس الأعلى للطاقة في دبي عن أن منتدى دبي العالمي للطاقة 2011، الذي ينظم للمرة الأولى في الإمارة، سيناقش مسألة خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الدولة والعالم بشكل عام، حيث سيقوم أبرز المتخصصين الدوليين في شؤون إدارة الكربون باستعراض لأحدث المستجدات في هذا المجال. وتشمل قائمة الموضوعات التي سيجري طرحها خلال المنتدى والتي تركز على خفض انبعاثات الكربون: السياسات والبرامج والتقنيات، وخارطة طريق تعزيز كفاءة الطاقة: تخطيط الأولويات وتحديد الفجوات، والتخطيط العمراني الأخضر: خفض انبعاثات الكربون من خلال مخططات متطورة لتشييد البنى التحتية، إلى جانب تقديم أمثلة حية ودراسات حالة عن التجارب المحلية في مجال إدارة انبعاثات الكربون.

وقد شهدت الدولة اهتماماً متزايداً بهذه المسألة خلال الآونة الأخيرة، إذ وضعت الحكومة الإماراتية خططاً على هامش «رؤية الإمارات 2021» ترمي إلى تطوير مناخ مستدام وبنى تحتية يكون غاز ثاني أوكسيد الكربون في ضوئهما مورداً للطاقة وليس عبئاً مكلفاً. وتعتبر الإمارات من بين أكثر الدول استهلاكاً للطاقة بالنسبة للفرد، وتتطلع من خلال رؤيتها إلى أن تصبح واحدة من أقل الدول في المنطقة من حيث الانبعاثات الكربونية.

وفي الوقت الراهن توجد بدولة الإمارات أربعة مشاريع مسجلة تتبنى منهجية آلية التنمية النظيفة، حيث تساهم بتخفيض انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بنحو 350 ألف طن. وسيساهم «مركز دبي المتميز لضبط الكربون» تحت مظلة المجلس الاعلى للطاقة في دبي بواقع 1.7 مليون وحدة بحلول عام 2012، ويتوقع ان تصل هذه المساهمة الى 5 ملايين وحدة بحلول العام 2015.

وقال سعيد محمد الطاير، نائب رئيس المجلس الأعلى للطاقة في دبي: «تشكل إدارة انبعاثات الكربون وخفضها أهم بند في الأجندة البيئية الخاصة بكل الدول وفي مقدمة اهتماماتها. ومن الضروري ألا تقتصر اهتماماتنا على اقتباس خبرات أبرز المتخصصين حول العالم والنهل من معارفهم في هذا المجال فحسب، بل أيضا تشمل الحرص على مساهمة كافة الجهات المعنية على مستوى الدولة في تحقيق الأهداف التي وضعناها نصب أعيننا. وسيشكل منتدى دبي العالمي للطاقة 2011، المزمع عقده الشهر المقبل، منصة للحصول على معلومات قيمة عن هذه المسائل التي كثيراً ما تطرح للنقاش على ألسنة كبار الباحثين الدوليين والعلماء والمحللين. لهذا، فإن هذه الندوات تمثل فعاليات بالغة الأهمية بالنسبة لصانعي القرار في قطاع الطاقة على الصعيد الدولي».

أضواء

مواهب يجب تشجيعها

رأينا في السنين الأخيرة توجهاً ملحوظاً لدى العنصر النسائي في بلادنا نحو تعهدات تصميم وتنفيذ الزخرفة الداخلية أو الزينة ، ومسارح عروض الأزياء ومنصات الزواج . وهي مهنة ليست عصرية ولا مستوردة من الغرب كما يظن البعض ، بل كانت من الميزات أو الخاصيات اللتي اعتمدها العرب لغة وفنا ، وأيضا محببة .

وجدنا المفردة في نصوص قرآنية كريمة في التنزيل (أو يكون لك بيت من زخرف) . الإسراء .

عبد العزيز المحمد السكير

وفي اللسان : الزُخرفُ: الزّينةُ. : الزُخرف الذهب هذا الأصل، ثم سمي كل زِينَةٍ زُخرفاً ثم شبه كلُ مموه مزورٍ به وبيت مزخرَف ، وزخرف البيت– زينه وأكمله .

والمتتبع لعناصر المعمار في بلادنا يجد أن الزخرفة الداخلية تأخذ نصيبا من الاهتمام . مع أن مواد وعناصر الزخرفة المتوفرة في ذلك الوقت كانت محلية . ونجد أن الجص له نصيب وافر . واهتموا به في زخرفة مجالس الضيوف (القهوة) وله مختصون لتنفيذه وإجراء النقوش وتقييم التناسب في الفراغات والمساحات المتاحة .

ولا يتعاطى عملية التجصيص إلا من عنده الملكة والتجربة الخاصة في تحقيق رضا صاحب المنزل الجديد بالزخارف الجصية المقترحة والقدرة على تنفيذها ، وإظهار التنوع الواضح مع الإحساس بعنصر الوحدة في العمل الفني من حيث الموضع والشكل.

وعشق التراث أوجد مؤسسات تعلن عن نفسها لتنفيذ مجال تراثية تقوم الزخرفة فيها على الجص فنجدهم يستخدمونه في " الملاحق " والاستراحات . ووجدنا من يقوم بتزيين سور بيته بالجص توقاً إلى الماضي أو إلى استعادة ذكريات يتعذر استردادها ومفردة (ديكور) décor كلمة لاتينية تعني " الجمال " أو " الأناقة " أو " الحسن " . واتخذت المحلات المتخصصة بتلك الخدمة التصميمية والتنفيذية الكلمة (ديكور) كعنصر جذب .

وأسمع عن عدد من الفتيات السعوديات وجدن لديهن الملكة والموهبة والمقدرة لتقبل أعمال تصميم وتنفيذ الزخرفة الداخلية ، ويعملن من منازلهن . وألتمس تشجيعهن ، وسنجدهن أرخص من التعاقد مع محلات مشهورة تأخذ النقود من الشهرة فقط..

****

عن/ صحيفة (الرياض) السعودية

قطر تعتزم إنفاق أكثر من (125) مليار دولار خلال خمس سنوات

دبي / 14 أكتوبر / رويترز :

أظهرت إستراتيجية التنمية الوطنية لقطر أن قطر تعتزم استثمار أكثر من 125 مليار دولار على مشروعات للبناء والطاقة خلال السنوات الخمس المقبلة وأن من المتوقع أن يواصل اقتصاد الدولة العضو بمنظمة أوبك تحقيق نمو قوي.

وتتطلع أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم التي لم تمتد إليها حتى الآن الاضطرابات التي تجتاح العالم العربي لزيادة الإنفاق الحكومي في السنة المالية 2011 - 2012 بدعم من ارتفاع أسعار النفط وتوسعها في الآونة الأخيرة في إنتاج الغاز الطبيعي.

وأبلغ إبراهيم الابراهيم المستشار الاقتصادي لأمير قطر الصحفيين أن النمو الاقتصادي هذا العام سيكون مرتفعا للغاية مضيفا أنه سيتباطأ العام المقبل لكنه سيظل في خانة العشرات.

وتتوقع الوثيقة التي تلخص خطط قطر بين 2011 و2016 نمو الاقتصاد 15.7 بالمائة في 2011 وهو ما يتوافق مع استطلاع أجرته رويترز لكنه اقل من مستوى 18 بالمائة الذي توقعه محافظ مصرف قطر المركزي الأسبوع الماضي. وقد يكون توقع للنمو عند 7.1 بالمائة في 2012 غير صالح لأنه يستند إلى متوسط لسعر النفط يبلغ 86 دولارا للبرميل.

وقال الابراهيم وهو الأمين العام للأمانة العامة للتخطيط التنموي إن ذلك التوقع يستند إلى سعر للنفط أقل من المستوى الحالي مضيفا أن أثر التوسع في إنتاج النفط خاصة الغاز الطبيعي لم ينعكس على الاقتصاد بعد.

وصعدت أسعار النفط لأعلى مستوياتها منذ سبتمبر أيلول 2008 بفعل الاضطرابات التي امتدت إلى البحرين وسلطنة عمان واليمن حيث اقترب الخام الأمريكي الخفيف من 104 دولارات للبرميل.

وتعتزم قطر الغنية بالسيولة إنفاق أكثر من 25 مليار ريال (35.7 مليار دولار) بين 2011 و2016 من خلال شركات مرتبطة بالحكومة من بينها نحو 100 مليار ريال استثمارات تقوم بها بروة العقارية والديار القطرية على مشروعات عقارية سكنية وتجارية.

وأظهرت الوثيقة أنه من المتوقع أن تنفق قطر للبترول ووحداتها 88 مليار ريال أخرى بينما ستنفق الدولة على البنية التحتية أكثر من 67 مليار دولار بما في ذلك لإنشاء طرق وموانئ ومشروعات للمياه والكهرباء.

كان وزير المالية القطري قال في يونيو حزيران إن الحكومة وشركاتها تعتزم إنفاق 100 مليار دولار خلال السنوات الأربع المقبلة.

وقال دانييل كاي خبير الاقتصاد في بنك الكويت الوطني "قطر لديها تصنيف سيادي جيد ولذا لن يمنعها شيء من دخول السوق وإصدار سندات واقتراض المزيد."

وأضاف "قد يجري تمويل هذا البرنامج الانفاقي من خلال مزيد من الاحتياطيات القائمة والاقتراض وإيرادات الغاز المسال."

وقدرت الوثيقة إجمالي استثمارات الحكومة المركزية عند 347 مليار ريال بين 2011 و2016 بينما قد يضيف قطاع الشركات 473 مليارا أخرى. وتعتزم قطر تعزيز الإنفاق على البنية التحتية في إطار استعدادها لاستضافة كأس العالم لكرة القدم عام 2022 .

الأميرة سميرة الفيصل: نطالب بتفصيل المشروع الوطني للتوحد

الرياض / متابعات :

أكد الدكتور بندر القناوي المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية للحرس الوطني مدير جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية حرص الشؤون الصحية على الاهتمام بما هو حديث لتطوير تخصص التوحد ووضع الخطط المناسبة للمساعدة في التشخيص المبكر وتخفيف كثير من الأعباء على اسر المصابين، وإرشادهم إلى الأساليب التي تحسن من طرائق التعامل بما يحفظ حقوقهم ويساعدهم على التغلب على الصعوبات التي تقف في طريقهم.

جاء ذلك في كلمة ألقاها خلال افتتاحه المؤتمر السنوي الثاني لاضطراب طيف التوحد الذي تنظمه صحة الحرس الوطني بفندق ماريوت الرياض بحضور صاحبة السمو الأميرة سميرة الفيصل رئيسة مجلس إدارة جمعية اسر التوحد الخيرية.

وقال الدكتور القناوي إن صحة الحرس دعمت برامج التدريب لتأهيل الكوادر الوطنية في هذا المجال واستحدثت برامج توعية وتثقيفية لتوعية الأسر وأفراد المجتمع بكيفية التعامل بطريقة واعية وفاعلة مع طيف التوحد.

من جهته قال الدكتور راشد الراشد وكيل جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية للدراسات العليا إن مرض التوحد من الأمراض التي أشغلت الخبراء والأطباء والأسر في الفترة الأخيرة نظرا لزيادة انتشاره وأثره على المريض وأسرته، مشيرا إلى أن أسبابه غير معروفة حتى الآن ولا يوجد علاج فعال وهذا يحتاج إلى تضافر الجهود للكشف المبكر عن المرض لتقديم التأهيل المناسب للمرضى ليندمجوا في المجتمع مع استعمال الأدوية التي تساعد على التحكم بالمرض.

وألقت الأميرة سميرة الفيصل رئيسة مجلس إدارة جمعية اسر التوحد الخيرية كلمة طالبت فيها بأدوات تفعل الأنظمة التي تخدم أطفال التوحد وأسرهم، وقالت إن التوحد في ازدياد والأطفال أصبحوا شبابا والخدمات التي تقدم لهؤلاء تقوم على أفراد، ونحتاج إلى توحيد الجهود ودعم لكل مختص وإدخال الخدمات للقرى.

وأضافت سمو الأميرة سميرة بقولها إن أمريكا أطلقت على التوحد بأنه وباء، ويوجد من بين 97 ٪ من الأشخاص شخص يعاني التوحد.

وزادت: "لنا 15 سنة ونحن نحضر ندوات ومؤتمرات ونرى توصيات وحتى الآن لم نحقق نسبة 5 ٪ من حقوق اسر اضطراب التوحد، ونطالب بتفعيل المشروع الوطني للتوحد والمعتمد منذ عام 1423هـ والثلاثة مراكز التي وعدنا بها.

إلى ذلك ذكر الدكتور عبدالله الزبن رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر أن المؤتمر فرصة لإلقاء الضوء على عدة مواضيع تتعلق باضطراب طيف التوحد، من حيث التوعية بمفهومه ومعرفة أسبابه إضافة إلى طرح مسألة العلاج والتجارب التي طبقت للتعامل مع مريض التوحد وتأهيله، إضافة إلى ورش عمل مصاحبة تدور موضوعاتها حول التوحد عبر مراحل العمر، العلاجات البديلة، الأمراض العصبية المصاحبة للتوحد، التواصل، والمشكلات النفسية لدى المراهقين، إضافة إلى ورش عمل حول أنشطة التكامل الحسي.

ومن جانبها ذكرت الدكتور عبير الحربي، رئيسة اللجنة العلمية للمؤتمر أن هذا المؤتمر يهدف إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الخيرية المعنية بمرضى التوحد وبين المؤسسات الصحية داخل المملكة وخارجها، إضافة إلى إتاحة الفرصة للإفادة من التجارب المسبقة في مجال التوعية بالتوحد، ومنح أسر التوحد الفرصة للتواصل مع المتخصصين في المجال.

وفي ختام الحفل تسلمت الأميرة سميرة الفيصل رئيسة مجلس إدارة جمعية اسر التوحد الخيرية درعاً تكريمياً من معالي الدكتور بندر القناوي المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية للحرس الوطني لدعمها لفعاليات المؤتمر.

(4) مليارات درهم حجم التبادل التجاري بين الشارقة والصين

الشارقة / متابعات :

بحثت غرفة الشارقة مع وفد اقتصادي صيني من منطقة منغوليا الداخلية سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الشارقة وجمهورية الصين الشعبية بشكل عام ومنطقة منغوليا الداخلية بشكل خاص ومجالات تنميتها وفتح قنوات جديدة نحو اقامة شراكات استثمارية مجدية.

جاء ذلك خلال استقبال محمد سلطان بن هويدن النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة عددا من المسئولين بالغرفة صباح أمس بمقر الغرفة الرئيسي للوفد الاقتصادي الذي ترأسه وانغ جينزهين نائب رئيس مجلس الصين لتنمية التجارة الدولية نائب رئيس الغرفة التجارية الدولية الصينية يرافقه نحو عشرين شخصا من مسؤولين ورجال أعمال من منطقة منغوليا الداخلية ذات الحكم الذاتي. كان حجم التبادل التجاري بين الشارقة والصين سجل خلال العام الماضي ماقيمته 4 مليارات درهم.

وتم خلال جلسة المحادثات بين استعراض آفاق تنمية وتطوير العلاقات بين البلدين الصديقين ومدى إمكانية التعاون وتعريف القطاع الخاص لدى الجانبين بالفرص الاستثمارية المتاحة ومجالات التعاون القائمة بينهم كما تم بحث سبل تقوية علاقات التعاون بين الفعاليات الاقتصادية في الشارقة وإقليم منغوليا الداخلية في إطار التنسيق الدائم بين غرفة الشارقة والغرفة التجارية الصينية الدولية كما تطرق البحث الى طبيعة عمل الغرفة والمؤسسات التابعة لها حيث تم التركيز في هذا الشأن على المراكز ومنها مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي في تقديم الخدمات الاستشارية والبت في المنازعات التجارية بصورة توفيقية وتحكيمية وكذلك مركز التدريب والتطوير.

حيث أكد محمد سلطان بن هويدن خلال كلمته في بداية الجلسة عمق العلاقات الاقتصادية القائمة بين دولة الإمارات بشكل عام والشارقة بشكل خاص وان حجم التبادل التجاري والاستثماري المشترك المتنامي عاما بعد عام يثبت مدى تلك العلاقة التي في الوقت ذاته ترسخ الرغبة الصادقة من البلدين في العمل إلى ارتقائها وتنميتها.

ودعا النائب الأول لرئيس مجلس الإدارة الجانب الصيني إلى مضاعفة الجهود للاستفادة من مزايا الاقتصاد الحر الذي تقدمه دولة الإمارات وأيضا الاهتمام بالجانب التقني والفني وتبادل الخبرات في هذه المجالات التي تستفيد منها القطاعات الخدمية والإنتاجية .

وأشار الى ان هناك المزيد من الفرص الواعدة التي يجب استغلالها لدفع هذه العلاقة إلى المزيد من الشراكة الاقتصادية النموذجية بما يخدم الفعاليات الاقتصادية لدى كل جانب.

عقب ذلك عقدت لقاءات عمل ثنائية بين أعضاء الوفد الزائر والمسئولين بالغرفة تم خلالها التعرف بصورة تفصيلية على الفرص الاستثمارية